جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم القاعدي

دروس عبر الخط في مقياس
القانون الدستوري

السداسي الثاني

موجه لطلبة السنة الأولى حقوق

من إعداد الدكتور يحياوي لطفي

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الثالث: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

المقدمة:

تكللت جهود الأفراد في تنظيم سلوكهم وترتيب علاقاتهم فيما بينهم من خلال انتهاجهم للنظام النيابي في اختيارهم لممثلين ينوبون عنهم. وأمام تشعب متطلبات المجتمع وتوسع مصالحه واختلاف توجهاته، تمّ الأخذ بالعمل بالأحزاب السياسية لتكون أكثر تنظيما وترتيبًا **(المبحث الأول)**. ولتجسيد أصوات جميع أطياف الشعب، تمّ استحداث لأنظمة انتخابية لتوفق بينهم **(المبحث الثاني)**. وهو ما أخذت الجزائر في تنظيمها من خلال القانون العضوي الأخير المتعلق بالانتخابات والمتمثل في الأمر 21-01 **(المبحث الثالث)**.

المحاضرة الأولى

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

اتسمت ظاهرة الأحزاب السياسية بدراسة واسعة لحد أن شملت الشق التاريخي لمجال بروزها والشق القانوني بما يتعلق بمسائل تنظيم واختيار قادتها، في حين الشق السياسي يشمل الوسط السياسي الذي تعمل فيه وطبيعة العلاقات فيما بينها[1]. ومنه تقتصر دراستنا على مفهوم الحزب السياسي **(المطلب الأول)** وأنواع النظم الحزبية **(المطلب الثاني)**.

[1]- **ثامر كامل محمد الخزرجي**، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص.209.

المطلب الأول: مفهوم الحزب السياسي

عرفت الأحزاب السياسية تعريفات مختلفة لاختلاف توجهاتها **(المطلب الأول)**، كونها تتمتع بمجموعة مهام تسمح لها بتحقيق مطالب الشعب **(المطلب الثاني)**.

الفرع الأول: مدلولات الحزب السياسي

حُظيت الظاهرة الحزبية بدراسات عدة وتوجهات مختلفة ليتعلق جانب منها على المدلول التنظيمي الذي شمل تعريف الحزب من اعتباره تنظيمًا، والسبب أنّ نشأة هذه الأحزاب عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب، كما شمل تدعيم الناخبين لمرشحي الحزب عن طريق التنظيم. ومن هذا المدلول التنظيمي عرفه موريس ديفريجيه *"أنّ الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية، والمندوبيات، وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة (...)"*[1].

في حين، يرتكز أصحاب المدلول الايديولوجي على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب والتي عليها يقوم تعريفه. وفق هذا التوجه يعرف الفيلسوف بورك الأحزاب على أنّها "*مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها*"[2].

بينما أصحاب التوجه الثالث القائم على المدلول الوظيفي يجعل من تعريف الحزب قائم على جملة من الوظائف أهمها وظيفة تولي الحكم. ومنه يعرف ريمون ارون الحزب أنّه "*تنظيم دائم يظم مجموعة من الأفراد يعملون معًا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها. وفي ذات المعنى يعرف الحزب على أنه مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم*"[3].

---

[1]- **ثامر كامل محمد الخزرجي**، المرجع السابق، ص.209 و210.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.210.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.210 و211.

الفرع الثاني: وظائف الحزب السياسي

تتمتع الأحزاب السياسية سواء كانت في السلطة أو المعارضة بمجموعة مهام منها:

- تنظيم المعارضة وهذا من خلال قيام أحزاب المعارضة من توجيه النقد للحكومة مقرونًا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سمحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.

- تكوين الاتجاهات والافكار وتوجه الرأي العام من خلال توجيه المواطن وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية مع توعيته أنّ المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصلحة العامة.

- التعبير عن رغبات الجماهير من خلال الأحزاب، لأنّ استخدام هذه الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة، فبدونها لا تتجسد هذه الرغبات ولا تجد متنافسًا لها ولا تصل إلى مسامع السلطات الحاكمة.

- تكوين الحزب لأفراد ليس فقط ممثلين عنهم في المعرك الانتخابية، بل أخرين يقوم بتلقينهم أيضًا قواعد الحكم وأساليب ممارسة السلطة، بالإضافة إلى اختيار القيادات والكوادر السياسية[1].

المطلب الثاني: أنواع النظم الحزبية

تُقسم الأنظمة الحزبية وفق عدد الأحزاب السياسية السائدة في الدولة إلى ثلاث أنظمة رئيسية وهي نظام الحزب الواحد **(الفرع الأول)** ونظام الحزبين **(الفرع الثاني)** ونظام تعدد الأحزاب **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: نظام الحزب الواحد

تتعامل بعض الدول في نظمها السياسية بنظام الحزب الواحد ليحتكر النشاط السياسي وممارسة السلطات العامة ويتمتع بجميع الامتيازات. هذا الحزب يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان، وهو بالأمر الذي لا يسمح لأي رأي معارض لا في البرلمان ولا في خارجه، وجميع أعضاء الحكومة أعضاء في الحزب. كما لهذا الأخير أن يطرد كل من فقد فيه الثقة أو شك في سلوكه أو رافض لسياسته أو معارض لأفكاره، بل

[1]- **ثامر كامل محمد الخزرجي**، المرجع السابق، ص ص.212-215.

يعرض هذا الفرد إلى فقدان وظيفته وعمله. ومنه، فتركيز السلطة لا يكون لا لصالح البرلمان ولا لصالح السلطة التنفيذية بل تركيز لصالح الحزب[1].

الفرع الثاني: نظام الحزبين

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول إلى السلطة. كما أنّ هذا النظام لا يمنع من قيام أحزاب أخرى في الدولة وهذه الأحزاب تكون في العادة ضعيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام وبالتالي قليلة الأهمية بالنسبة إلى الحزبين الكبيرين. إلاّ أنّ هذه التشكيلة الحزبية تضمن حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة. وأبرز مثال عن هذه الممارسة هي التجربة الأمريكية بتمتعها بحزبين كبيرين (الديمقراطي والجمهوري) بالإضافة إلى أحزاب عدة صغيرة[2].

الفرع الثالث: نظام تعدد الأحزاب

يُعد هذا النظام الأكثر انتشارًا في معظم دول العالم، كونه يقوم على أساس وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة تتنافس فيما بينها للوصول إلى سدة الحكم. فالحزب الواحد لا يتولى السلطة دون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في ادارة شؤون السلطة. هذه التعددية الحزبية ناجمة إما عن انقسام لأحزاب قائمة أو بتشكيل أحزاب سياسية جديدة. فظهور هذه الأحزاب وتعدد توجهاتها إنما لاختلافات عنصرية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية[3].

---

[1]- **ثامر كامل محمد الخزرجي**، المرجع السابق، ص.228 و229.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.221 و222.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.216 و217.